

النساء القرويات في مواجهة ندرة المياه: حالة الواحات في المغرب

أنابيل هودريه، هند فتوح، ليزا بوسنبروك،
وأمال بلغازي



ملخص

تسلط الضوء على أربعة محاور للعمل بالنسبة للمؤسسات المغربية وسياسات التنمية:

١. إنتاج البيانات الجنسانية وتبادلها

- جمع معلومات مصنفة حسب الجنس والعمر والوضع الاجتماعي والاقتصادي وغيرها.
- وضع خرائط لتحديد مواضع الهشاشة لدى النساء إلى جانب مواردهن وقدراتهن.
- ضمان تداول أفضل لهذه البيانات بين الميدان ومواقع صناعة القرار من أجل ملائمة الدعم المقدم.

٢. دعم وصول النساء إلى الخدمات العمومية والأراضي والقروض

- تعزيز وصول النساء إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليم وفقاً لاحتياجاتهن الخاصة، إلى جانب تمكينهن من الوصول إلى القروض والأراضي

٣. دعم المبادرات النسائية

- دعم المبادرات الجماعية والفردية من خلال التدريب المناسب، والوصول إلى التمويل، وتسويق المنتجات وتنميتها.

٤. مرافقة التغيير في المعايير الاجتماعية والتمثيل المؤسسي

- إدماج الأبعاد الثقافية والاجتماعية في سياسات وبرامج التنمية.
- تعزيز تطوير التمثيلات الاجتماعية بشأن أدوار النساء وقدراتهن.
- تثمين تنوع المبادرات النسائية وتسهيل مشاركة النساء في هيئات الحكماء، بما في ذلك في مجال تدبير المياه، من خلال التدريب والتنوعية.

تلعب النساء القرويات في العديد من المناطق (شبه) القاحلة دوراً محورياً في الديناميات المرتبطة بالمياه، وبالتالي فإن نقصها يؤثر عليهن بشدة. إذ ينعكس ذلك على حياتهن اليومية وأنشطتهن الزراعية ومبادراتهن الاقتصادية وشبكات التضامن التي تعتمد بشكل مباشر على توفر المياه. وغالباً ما تكون هؤلاء النساء أكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ بسبب صعوبة الوصول في بعض الأحيان إلى الخدمات العمومية والأراضي والمياه والمؤسسات. وفي الوقت ذاته، فإن هؤلاء النساء يلعبن دوراً مركزياً في التنمية القروية للواحات، في المناطق (شبه) القاحلة، من خلال خبراتهن ومبادراتهن وقدراتهن على التكيف.

يتناول هذا الموجز السياساتي تجارب النساء في واحات الجنوب الشرقي للمغرب، ويُبرز كيف يشكل الإجهاد المائي عاملاً متعدد الأبعاد يعيد تحديد المهام المنزلية والممارسات الزراعية والفرص الاقتصادية وأنماط التفاعل الاجتماعي للنساء، فضلاً عن تأثيره في مساهمتهن في التنمية المحلية. ويسلط أيضاً الضوء على ثلاث تحديات رئيسية تواجه النساء في المناطق القروية الهشة: (أ) محدودية الوصول إلى الموارد (الأراضي، القروض، البنية التحتية، التعليم)؛ (ب) ضعف ملائمة التدريبات للواقع القروي واحتياجات النساء الفعلية؛ (ج) معايير اجتماعية تحد من مشاركتهن في مجالات صنع القرار. ويشير تنوع خلفيات النساء اللواتي أجريت معهن المقابلات واختلاف احتياجاتهن إلى ضرورة تبني مقاربات أكثر استهدافاً وتنوعاً.

ويُظهر المثال المغربي أيضاً أهمية النظر إلى المياه من مختلف أبعادها: المنزلية والزراعية والاقتصادية والمؤسسية. إذ أن ذلك يتيح فهماً أعمق لتأثر النساء ومساهمتهن في تحقيق التنمية المستدامة. وتوفر الدروس المستفادة من الواحات المغربية مرجعاً قيماً لبلدان قاحلة أخرى، حيث

مقدمة: النساء القرويات في مواجهة الإجهاد المائي

تتأثر النساء في المناطق القروية القاحلة في مختلف أنحاء العالم بشكل خاص بآثار تغير المناخ و ندرة المياه، ولا سيما بسبب مسؤولياتهن في المنازل وفي المزارع وداخل مجتمعاتهن. علاوة على ذلك، غالباً ما تكون هؤلاء النساء في صميم أنشطة جهود التكيف وديناميات التنمية المحلية. ويوضح مثال الواحات المغربية الديناميات نفسها التي لوحظت في سياقات أخرى في مناطق الصحراء والساحل. إذ يتيح فهماً أعمق للتحديات التي تطرحها هذه التحولات بهدف تقديم توصيات ملموسة للجهات الفاعلة في مجال التنمية، مغاربةً وأجانب، من أجل توفير دعم مستهدف لهؤلاء النساء، ومن خلالهن، للتنمية القروية.

تتأثر الواحات المغربية، شأنها شأن المناطق القروية الأخرى، بتغير المناخ وتقلبات الموارد المائية. لقد شهد المغرب خلال السنوات الست الماضية فترات متتالية من الجفاف. وفي حين تركز وسائل الإعلام والأوساط السياسية عادة على تأثير ندرة المياه في الوضع الاقتصادي والإنتاج الزراعي، لا تلقى آثارها على النساء القرويات تغطية كافية، على الرغم من أهميتها البالغة بالنسبة لمستقبل المناطق القروية وسكانها، لا سيما في المناطق الهشة مثل الواحات.

ترتبط النساء في الواحات ارتباطاً وثيقاً بالمياه، إذ يتحملن عادة مسؤولية العديد من الأنشطة المنزلية والزراعية وتربية الماشية، التي تعتمد جميعها بشكل مباشر على توفر المياه. وتزداد هذه المسؤوليات ثقلًا في المناطق التي تعرف هجرة كبيرة للرجال، حيث تضطلع النساء فيها بدور متزايد في إدارة المزارع وأعمال الري، التي كانت تقليدياً حكراً على الرجال. علاوة على ذلك، يؤثر نقص المياه على الإنتاج الزراعي وعلى التعاونيات المرتبطة به، مما يؤثر سلباً على الدخل والأنشطة التنموية المرتبطة به.

إذا كانت النساء القرويات يتأثرن بهذه التحولات، فإنهن أيضاً فاعلات فيها، من خلال مبادرات التكيف والابتكار والتضامن. غير أن السياسات العمومية مازالت تجد صعوبة في مقارنة هذه القضايا بشكل شامل. فعلى الرغم من اعتماد المغرب استراتيجية لإدماج النوع الاجتماعي في قطاع المياه (كتابة الدولة المكلفة بالماء وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2019)، فإن الروابط المعقدة بين النوع الاجتماعي و(ندرة) المياه لا تزال غير معروفة وغير مأخوذة في الاعتبار على نحو كافٍ، لا سيما في المناطق الواحية.

يسلط هذا الموجز السياسي الضوء على آثار الإجهاد المائي على النساء القرويات، من خلال نموذج الواحات المغربية. ويبرز دورهن المحوري في تدبير الموارد الطبيعية، والقيود الخاصة التي يواجهنها،

لا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد المائية والمشاركة في الحكامة المحلية والفرص الاقتصادية، فضلاً عن ديناميات تكيفهن في مواجهة تغير المناخ. فهذه الديناميات تؤثر بعمق في تجارب النساء وآفاق المستقبل في الواحات وسكانها، بمن فيهم النساء. وتترك المؤلّفات إدراكاً تاماً أن مسألة توفر المياه لا يمكن تناولها على نحو منعزل، إذ تُعد جزءاً من نظام معقد تتقاطع فيه الأنشطة الزراعية والعلاقات مع السوق والسياسات العمومية والبنى الاجتماعية. وانطلاقاً من هذا التشخيص، يقدم الموجز السياساتي توصيات تروم تحسين الدعم الموجه للنساء، بما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- إدارة المياه.

يعتمد هذا الموجز السياسي على عدة سنوات من البحث أجراه فريق متعدد التخصصات من الباحثات في مختلف الواحات بالجنوب الشرقي للمغرب، في جهة درعة-تافيلالت (واحات وادي دادس ووادي مغون وادي تودغا؛ Ftouhi وآخرون، 2021؛ Bossenbroek وFtouhi، 2024 وBossenbroek وآخرون، 2024). كما يستند إلى نتائج ورشة عمل نُظمت في ديسمبر 2024، جمعت باحثين ومؤسسات عمومية ومنظمات التعاون الدولي ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى نساء من الواحات حاملات لمشاريع.

الإجهاد المائي في واحات الجنوب الشرقي للمغرب: مثال على التحديات التي تواجهها النساء القرويات في المناطق القاحلة

تتميز واحات الجنوب الشرقي للمغرب بمناخها الجاف ومواردها الطبيعية المحدودة، و تتأثر بشكل متزايد بتغير المناخ، الذي تتفاقم آثاره بسبب الاستخدام غير المستدام للمياه، إلى جانب تملح التربة وانخفاض منسوب المياه الجوفية (Kaczmarek وآخرون، 2023). وتحتل الزراعة المروية مكانة مركزية في الواحات، إذ توجّه في الغالب نحو الاستهلاك الذاتي وغالباً ما تقتزن بمصادر دخل أخرى، مثل تحويلات المهاجرين والسياحة والتجارة الصغيرة أو الحرف اليدوية.

تسمح وفرة المياه بزراعة العديد من المحاصيل، وتساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي والحد من التصحر. غير أن استمرار وتكثيف موجات الجفاف، وارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض معدلات التساقطات المطرية، إلى جانب بعض الخيارات المتعلقة بتدبير وتوزيع المياه، أسهمت جميعها في التدهور التدريجي للموارد المائية والأراضي الزراعية. وقد ترتب على ذلك انخفاض الإنتاجية أو التخلي الجزئي أو الكلي عن الأراضي. ففي بعض القرى وفي منطقة جبل ساغرو على سبيل المثال، لم يعد من الممكن ممارسة الزراعة إطلاقاً.

الاستغلال المفرط للمياه الجوفية على المستوى المحلي، إلى انخفاض حاد في توافر المياه. ويهدد هذا الوضع، في بعض الأماكن، استمرارية إمدادات مياه الشرب وكميتها، التي لا تخضع أحياناً لرقابة كافية. وغالباً ما تُكَلَّف النساء بمهمة جلب مياه الشرب، الأمر الذي يُثقل كاهلهن ويزيد من أعبائهن اليومية، خاصة عندما تكون مصادر المياه بعيدة عن أماكن السكن.

تؤثر هجرة الرجال، التي تعود أسبابها جزئياً إلى موجات الجفاف، فضلاً عن نقص فرص العمل خارج القطاع الفلاحي ومحدودية فرص التعليم، على أوضاع النساء في الواحات. فهن يبقين عادةً في القرى لتولي رعاية الأرض وأفراد الأسرة الذين بقوا في الواحات. وتشير البيانات إلى أن 37٪ من النساء يُؤمّن كامل دخل أسرهن، بينما تسهم 24٪ منهن بما لا يقل عن نصف الدخل (منظمة الأغذية والزراعة، 2023). وفي غياب الرجال، تتولى النساء في الغالب المهام الزراعية، بما في ذلك أعمال الري.

ومع ذلك، يبقى تمثيل النساء في مؤسسات إدارة المياه محدوداً. إذ يبرز هذا التهميش بوضوح داخل جمعيات مستخدمي المياه الزراعية (AUEA).

كما تتأثر أشكال التفاعل الاجتماعي وتبادل المعارف بين النساء بفعل موجات الجفاف وتقلبات الموارد المائية. فعلى سبيل المثال، يشكل العمل في *الجنائنات* - وهي الحدائق أو الأراضي الفلاحية الصغيرة الواقعة داخل الواحات - فرصة مميزة للتواصل وتمتين الروابط بين النساء. غير أن هذه اللقاءات أصبحت نادرة بفعل نقص المياه، بل اختفت تماماً في بعض الحالات.

آثار تقلبات الموارد المائية على مبادرات النساء

تؤثر تقلبات الموارد المائية أيضاً على المبادرات النسائية التي تعتمد على هذا المورد الحيوي، مما يترتب عليه آثار مباشرة وغير مباشرة واسعة النطاق على ظروف معيشة النساء. وكما هو الحال في مناطق أخرى من البلاد، تعرف واحات الجنوب الشرقي للمغرب تزايداً في عدد النساء المنخرطات في مشاريع فردية مُدرة للدخل، وكذلك في مبادرات جماعية تُنفَّذ في إطار جمعيات أو تعاونيات أو مجموعات ذات نفع اقتصادي. وتسعى هذه التجمعات إلى الاستجابة لمختلف التحديات التنموية، غالباً في ارتباط بالسياسات العمومية مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أو استراتيجية "الجيل الأخضر"، وهي استراتيجية وطنية تهدف إلى هيكلة التنمية الفلاحية والقروية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2020 و 2030. كما تشكل هذه التجمعات فضاءات مهمة

ويؤثر هذا الوضع بشكل خاص على الأسر التي تعتمد في غذائها ودخلها أساساً على النشاط الفلاحي، في سياق يتسم بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية. كما تراجعت إنتاجية وجودة التمور، وهي منتج أساسي في اقتصاد العديد من الواحات. علاوة على ذلك، تم في بعض الأحيان التخلي عن تربية الماشية، التي تكتسي أهمية بالغة للأمن الغذائي والمالي للمربين، خصوصاً في المناطق التي لم يعد فيها العلف متاحاً.

تواجه النساء القرويات في هذا السياق تحديات هيكلية تتفاقم حدتها بسبب الوضعية المائية. غير أن هذه التحديات لا تؤثر على جميع النساء بالدرجة نفسها. إذ أظهرت الاستطلاعات الميدانية التي أجريناها تنوعاً كبيراً في ظروف عيش النساء، يرتبط ذلك أساساً بأوضاعهن الاجتماعية والزوجية ومستوى تعليمهن وحتى أعمارهن. وتركز تحليلاتنا بشكل خاص على نساء الواحات اللواتي تعتمد أسرهن بشكل كبير على النشاط الفلاحي.

إلى جانب الإكراهات المتصلة بالموارد المائية، تواجه نساء الواحات صعوبات متعلقة بالبنية التحتية العمومية. فعلى الرغم من بعض التقدم المحرز، لا تزال العديد من المناطق الواحية تعاني من العزلة ونقص الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والنقل، ولا سيما تلك التي تستجيب للاحتياجات الخاصة بالنساء. ويحد هذا الواقع من الفرص المتاحة، خصوصاً للنساء والفتيات القرويات اللواتي يواجهن الآثار المركبة للفقر والعمل غير النظامي والعقبات المستمرة في الولوج إلى الأراضي والتمويل (HCP، 2025).

آثار تقلبات الموارد المائية على الحياة اليومية للنساء

تتأثر نساء الواحات بشكل خاص بالتقلبات والقيود المرتبطة بتوافر المياه، وهو ما ينعكس بوضوح على حياتهن اليومية وأنشطتهن المنزلية والفلاحية، فضلاً عن نقل معارفهن للخلف.

فيما يخص المياه الصالحة للشرب، فإن التحديات التي تواجهها النساء ترتبط من جهةٍ بعدم كفاية البنية التحتية أو محدودية الموارد في بعض الأحيان، ومن جهةٍ أخرى بطبيعة الأدوار والمهام الموكلة إليهن. فعلى الرغم من التحسن الملحوظ في معدلات الوصول إلى المياه الصالحة للشرب بجهة درعة-تافيلالت، لا تزال هناك تفاوتات ملحوظة بين الواسطيين الحضري (معدل تغطية يبلغ 96,5٪) والقروي (86,5٪)، (HCP، 2025). علاوة على ذلك، لا تزال بعض القرى تعتمد في الحصول على المياه الصالحة للشرب على الآبار أو الأنقَاب المائية، التي تدار عادة من طرف أفراد أو جمعيات تختلف قدراتها التقنية والمالية والإدارية بشكل كبير. وقد أدى الجفاف المطول، إلى جانب

ولا يرتبط ظهور هذه المبادرات بالضرورة بندرة المياه. إلا أن استمرارها يعتمد بشكل وثيق على توفر هذا المورد. ففي الوقت الذي تقل فيه مشاركة النساء في الأنشطة الفلاحية وتربية الماشية، فإنهن يتوجهن أكثر نحو هذه المبادرات من أجل خلق مصادر للدخل. إلا أن هذه المشاريع تعتمد على إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية ومشقاتها مثل التمور والخبز والكعك والسميد والمكسرات واللوز والورد ومستحضرات التجميل المشتقة منها، والتي لا يمكن إنتاجها دون مياه الري. عدم توفر المياه يعرقل سير هذه الأنشطة ويقوّض الأساس الذي تعتمد عليه، في الوقت الذي تكتسي فيه هذه الأنشطة أهمية كبيرة لهؤلاء النساء ولمن يحيط بهن على عدة مستويات:

أولاً، على المستوى الفردي، تساهم المبادرات في تمكين النساء المنخرطات فيها، وتشجعهم على الخروج من الفضاء المنزلي وتتيح لهن فرصاً لتغيير وثيرة حياتهن اليومية. تقول إحداهن: "في السابق، كنا نبقى في البيت، كنا خجولات، ولم نكن نستطيع التحدث إلى أحد. أما اليوم، فقد أكسبتنا التعاونية الثقة في التعامل مع الناس، وفي القيام بالإجراءات الإدارية الضرورية على مستوى القيادة (السلطة الإدارية المحلية التي يديرها ممثل الدولة) مثلاً، وأصبح بإمكاننا الآن الذهاب إلى أي مكان نريده".

ثانياً، يسهم الدخل، حتى وإن كان محدوداً أحياناً، في إعالة الأسرة ومواجهة الظروف الاقتصادية غير المتوقعة. ويكتسب هذا الدخل أهمية خاصة لدى النساء اللواتي يعشن بمفردهن، ويتحملن مسؤولية المنزل وهن المعيلات الرئيسيات لأسرهن. وفي بعض الحالات، يتيح لهن هذا الدخل إعادة التفاوض حول مكانتهن داخل الأسرة. وتوضح إحدى النساء اللواتي قابلناهن، البالغة من العمر 39 عاماً، قائلة: "على الرغم من أنني الأصغر في الأسرة، فإنني أحتفظ بمفتاح الغرفة التي تُخزن فيها احتياطات الأسرة من المواد الغذائية".

ثالثاً، تشكل هذه المبادرات فضاءات للتعليم والعمل الجماعي. فمن خلال الانضمام إلى شبكات التسويق والمشاركة في الدورات التدريبية، تُطور النساء المشاركات مهارات جديدة في الإدارة والتفاوض والتواصل. علاوة على ذلك، تسهم هذه المشاريع في تعزيز الروابط بين الأجيال، إذ تساهم الشابات بخبرتهن في مجال التسويق الرقمي والابتكار، بينما تتقل النساء الأكبر سناً خبراتهن ومهارتهن في التكيف مع تحديات الحياة في الوسط القروي. كما يتيح تبادل المعلومات والتواصل والبحث عن حلول للتحديات المشتركة لهؤلاء النساء بتطوير هويات مشتركة وبناء رأس مال اجتماعي وتحقيق أهداف مشتركة على أساس الدعم المتبادل.

الإطار 1: تعاونية روزا داماسكينا: تتمين الورد من أجل تمكين النساء

تقدم تعاونية روزا داماسكينا نموذجاً لتطور المبادرات النسائية في المنطقة وتجسد في الوقت نفسه المسار الاستثنائي لرئيستها. فبعد تجربة أولى في جمعية مختلطة، أسست سنة 2003 جمعية نسائية رفقة أربع من جاراتها. وقد بدأت بتنظيم دورات تدريبية في التطريز والخياطة والنسيج وإعداد الكسكس إلى جانب تقديم حصص لمحو الأمية. وهكذا أنشأت فضاء لتبادل المعرفة والتضامن بين النساء.

ومن أجل خلق مصادر دخل مستدامة وتتمين عمل النساء، أسست المؤسسة سنة 2017 تعاونية روزا داماسكينا، التي تضم سبع عضوات وتستفيد منها عشرون امرأة أخرى. تتخصص التعاونية في تطهير ماء الورد وتصنيع المنتجات المشتقة منه، والتي تسوّق محلياً وتصدر إلى الخارج. وقد مكّن حصولها على شواهد الاعتماد المغربية من اكتساب مصداقية أكبر وجذب مزيد من النساء.

إلى جانب عمل رئيسة التعاونية في الإنتاج، فإنها تشارك في فعاليات علمية، وتعرض خبرتها في المعارض الوطنية والدولية. كما أنها أشرفت على تأسيس تعاونيات نسائية أخرى - خمس تعاونيات سنة 2024. وتقول: "هذه هي حث النساء على أن يصبحن منتجات، وأن يخرجن من وضع المستفيدات ليأخذن مكانهن في الحياة الاقتصادية". تُعد التعاونية أيضاً فضاءاً للتضامن، حيث يتعاون أعضاؤها فيما بينهم في حالات المرض أو غيرها من الصعوبات. وعلى الرغم من انخفاض الإنتاج خلال فترة الجفاف وبعد جائحة كوفيد-19، فقد سمحت الأمطار التي هطلت في سنة 2025 بحدوث انتعاش يبشر بالخير. تجسد روزا داماسكينا اليوم قصة نجاح جماعي ونموذجاً ملهماً للشابات القرويات، تجربة حية لنقل تراث الواحات تقوم به النساء أنفسهن.

للتواصل الاجتماعي وتنظيم الترتيبات المتنوعة وتبادل المعلومات (انظر الإطار 1).

تؤكد تجاربنا الميدانية الملاحظات التي خلصت إليها دراسات أنجزت في أماكن أخرى، والتي تفيد أن انخراط النساء في هذه الأنشطة يساهم في تمكينهن على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي (Didi & Atouche، 2021؛ Gillot، 2016). وكما يوضح Kabeer (1999)، فإن الوصول إلى الدخل والموارد يمكن أن يعزز قدرة النساء على اتخاذ القرارات والمبادرة، من خلال توسيع خياراتهن الاستراتيجية في الحياة، ولا سيما عبر منحهن سلطة أكبر في القرارات المتعلقة بالإنتاج وإدارة شؤون الأسرة. وقد لاحظنا خلال عملنا الميداني أن الدخل، ولو كان متواضعاً، قادر على إحداث أثر تحويلي كبير في حياة هؤلاء النساء.

بهذه التقنيات الجديدة للتغلب على هذه الصعوبات. وإضافة إلى ذلك، لا تأخذ هذه الدورات في الاعتبار مسؤوليات النساء المنزلية والمهنية، وغالباً ما تُنظَّم في أماكن بعيدة عن أماكن سكنهن. كما أن غياب آليات للمتابعة بعد انتهاء التدريب يُقلل من فرص تطبيق المهارات المكتسبة على أرض الواقع. وأخيراً، لا تراعي هذه الدورات التدريبية دائماً الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية لنساء الواحات، كما أنها في بعض الأحيان لا تقدم باللغة المحلية.

في المناطق التي شملتها الدراسة، ما تزال بعض المعايير الاجتماعية والثقافية القائمة على نوع الاجتماعي تُقيد وصول النساء، ليس فقط إلى الموارد، بل أيضاً إلى بعض مواقع اتخاذ القرار في مجال تدبير المياه. ونتيجة لذلك، عندما تواجه النساء صعوبات في الحصول على المياه أو في تدبيرها، فإنهن يضطررن في الغالب إلى اللجوء إلى الرجال في محيطهن للتعبير عن احتياجاتهن. علاوة على ذلك، لا تكون المعلومات المتبادلة داخل هذه الفضاءات متاحة لهن دائماً. وكشفت المقابلات الميدانية أيضاً أن بعض الأعراف الاجتماعية تحد من قدرة النساء على البيع المباشر وتسويق المنتجات الفلاحية، وهو ما تؤكد دراسات أخرى أجريت في المنطقة (منظمة الأغذية والزراعة، 2023).

الاستنتاجات والتوصيات

سلط هذا الموجز السياساتي الضوء على الآثار، التي قلما تكون معروفة ونادراً ما تؤخذ في الحسبان، والتي تعاني منها النساء القرويات في واحات الجنوب الشرقي المغرب بفعل النقطيات المرتبطة بالموارد المائية. كما أبرز التحديات البنيوية التي تواجهها نساء الواحات، مؤكداً في الوقت ذاته على قدراتهن على التنظيم وريادة الأعمال والعمل الجماعي. وتمثل هذه الديناميات عوامل قوة يمكن أن تسهم في تحسين الظروف المعيشية وتعزيز قدرات التكيف مع تغير المناخ في هذه المناطق. وللاستجابة بفعالية للاحتياجات الخاصة والطموحات المتنوعة لهؤلاء النساء، ينبغي أن يكون الدعم الموجه إليهن أكثر ملائمة لتنوع أوضاعهن، وأن يأخذ بعين الاعتبار الوظائف المتعددة التي تلعبها المياه. وانطلاقاً من ذلك، يقدم هذا الموجز السياساتي التوصيات الأربع التالية الموجهة إلى المؤسسات المغربية المعنية بالتنمية القروية وإدارة الموارد الطبيعية، وكذلك إلى الفاعلين في مجال التعاون الدولي:

يمكن لهذه الديناميات الجماعية أن تُدشن مسلسل تحول اجتماعي حقيقي، تعيد من خلاله النساء تعريف مكانتهن داخل مجتمعاتهن ويشاركن على نحو فعال في التنمية المحلية. وإضافة إلى ذلك، فإنها تساهم في تثمين المنتجات المحلية، وتسلب بذلك الضوء على إمكانات المناطق التي غالباً ما تعاني من التهميش.

ثلاثة عوائق رئيسية لقدرات التكيف

نُسلط فيما يلي الضوء على ثلاثة عوائق رئيسية تحول دون تمكين النساء القرويات في سياق الإجهاد المائي وهي: هشاشة أوضاعهن وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد، وعدم ملائمة برامج التدريب المتاحة، والمعايير الاجتماعية التي تحد من مشاركتهن في صناعة القرار.

تتأثر قدرة النساء على التكيف بفعل الهشاشة التي يعاني منها في مواجهة الإجهاد المائي وصعوبة وصولهن إلى بعض الموارد. وتفسر هذه الهشاشة أيضاً بالتوزيع غير المتكافئ للأدوار والمهام بين الجنسين. ففي كثير من الأحيان، تتحمل النساء على جانب مسؤولياتهن التقليدية، أعباء إضافية كانت سابقاً تقع على عاتق الرجال، ولا سيما في حالة هجرة الذكور. ونتيجة لذلك، تجد النساء أنفسهن في طليعة المتأثرين من تبعات الإجهاد المائي، لاسيما فيما يتعلق بالحصول على مياه الشرب أو بما يخلفه من انعكاسات على النشاط الزراعي.

علاوة على ذلك، يتطلب الحفاظ على النشاط الزراعي استثمارات مالية مستمرة، غير أن القروض تُمنح عادة لملكي الأراضي وهم في غالبيتهم رجال، ونادراً ما تُقدَّم للنساء، على الرغم من التطورات الأخيرة التي شهدتها الإطار القانوني (Ftouhi, 2024). وأخيراً، يمكن لارتفاع مستوى التعليم أن يسهم في تسهيل الحصول على وظائف أقل اعتماداً على الموارد المائية، إلا أن النساء في جهة درعة-تافيلالت ما زلن أكثر عرضة للأمية (37,4%) مقارنة بالرجال (18,6%) وفقاً لأرقام المندوبية السامية للتخطيط (HCP, 2024).

ولا تتوافق الدورات التدريبية المتاحة دائماً مع احتياجات النساء، رغم قدرتهن على لعب دور محوري في إطلاق الأنشطة المدرة للدخل وتعزيز التنمية. وتشير النساء اللواتي أجريت معهن المقابلات إلى أن البرامج الحالية غالباً ما تكون مُوحدة ولا تراعي لا خصوصيات العالم القروي ولا احتياجاتهن الفعلية. فعلى سبيل المثال، تتناول بعض الدورات التدريبية في مجال التسويق مواضيع التجارة الإلكترونية أو المنصات الرقمية، رغم أن عدداً من النساء لا يعرفن القراءة والكتابة. نتيجة لذلك، يجدن أنفسهن مضطرات للاستعانة بشباب أكثر إماماً

١. إنتاج البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي ونشرها لتوجيه أفضل لبرامج التنمية المرتبطة بالمياه
 - من أجل فهم أدق لتوزيع المسؤوليات بين النساء والرجال وبالتالي استهداف أكثر فعالية لبرامج وأنشطة التنمية، ينبغي بالضرورة توفر بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي عن أدوار النساء والرجال ومساهماتهم في الأنشطة المرتبطة بالمياه. كما ينبغي أن تراعي هذه البيانات أيضاً نقاط الضعف المتداخلة الأخرى (مثل الانتماء العرقي والعمر والوضع الاجتماعي والاقتصادي). كما يجب تعزيز تداول هذه المعلومات بين المستوى المحلي ومواقع صناعة القرار، إذ غالباً ما يمتلك العاملون الميدانيون معرفة قيمة بشأن التحديات والحلول ذات الصلة بالنوع الاجتماعي.
 - على المستوى المحلي، ينبغي وضع خرائط تشخيصية تبرز في آن واحد نقاط ضعف النساء (الوصول إلى المياه والأراضي والقروض)، وكذلك مواردهن وقدراتهن الخاصة، مثل المهارات الزراعية وشبكات التضامن والمهارات الرقمية. وتتيح هذه المقاربة تصميم تدخلات تراعي قدرات النساء واحتياجاتهن الفعلية بدلاً من اقتراح تدريبات عامة لا علاقة لها بواقعهن المعيشي.
٢. تعزيز وصول النساء إلى الخدمات العمومية والأراضي والقروض
 - انطلاقاً من تشخيص دقيق لمدى وصول النساء إلى الخدمات واحتياجاتهن الخاصة في هذا المجال، ينبغي تعزيز استفادتهن من خدمات الرعاية الصحية والتعليم.
 - يتعين كذلك تعزيز وصول النساء إلى الخدمات المالية من خلال فتح الحسابات البنكية وتمكينهن من الحصول على القروض، بما يتيح لهن الادخار والاستثمار المستقل.
٣. تقديم دعم أفضل للمبادرات النسائية من خلال التدريب
 - ينبغي دعم أشكال التنظيم الجماعي التي تبادر بها النساء أو تقودها (مثل التعاونيات والجمعيات والمجموعات غير النظامية)، وذلك عبر توفير برامج تدريب ملائمة، وتسهيل وصولهن إلى التمويل، ومواكبهن في مراحل تثمين المنتجات وتسويقها، وتوفير المتابعة المناسبة.
٤. مرافقة التغيير في المعايير الاجتماعية والتمثيل المؤسسي
 - ينبغي أن تعمل السياسات العمومية وبرامج التنمية على تجاوز المقاربات التقنية أو الاقتصادية البحتة في برامج الدعم، وأن تُدمج أيضاً الأبعاد الثقافية والاجتماعية التي تؤثر على مسارات النساء وخياراتهن.
 - يتعين تشجيع تطوير التمثيلات الاجتماعية بشأن أدوار النساء وقدراتهن بالاعتماد على وسائل اتصال محلية مثل الإذاعات المجتمعية، وسرد قصص عن نساء ملتزمات يُشكلن نماذج يُحتذى بها، إضافة إلى إنتاج مقاطع فيديو باللغات المحلية تنشر على شبكات التواصل الاجتماعي. وينبغي تجنب فرض نموذج واحد للتمكين (مثل التعاونيات)، والاعتراف بتنوع اختيارات النساء، سواء كانت فردية أو جماعية.
 - دعم النساء الراغبات في المشاركة في هيئات إدارة المياه أو غيرها من هيئات الحكامة، من خلال التدريب وتوعية أعضاء هذه المؤسسات الآخرين.

مراجع ببليوغرافية

- Bossenbroek, L., & Ftouhi, H. (2024). Altering water flows in the Drâa Valley, Morocco: A feminist analysis. In T. Acevedo-Guerrero et al. (Eds.), *Routledge handbook of gender and water governance* (pp. 298-313). Routledge.
- Bossenbroek, L., Ftouhi, H., Berger, E., & Kadiri, Z. (2024). Femmes oasiennes au Maroc: actrices de la survie des oasis. *Cahiers Agricultures*, 33, 1-12. <https://doi.org/10.1051/cagri/2024030>
- Didi, K., & Attouch, H. (2021). Action publique et dynamique des coopératives au Maroc. *International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics*, 2(6-1), 379-397.
- FAO (Food and Agriculture Organization). (2023). *Évaluation genre des secteurs de l'agriculture et du développement rural – Maroc. Rapport 2023*. Rabat.
- Ftouhi, H., Saidani, M. A., Bossenbroek, L., Hamamouche, M. F., & Kadiri, Z. (2021). Entre vulnérabilité et résilience: le vécu de la pandémie de Covid-19 dans deux sociétés oasiennes du Maghreb. *Cahiers Agricultures*, 30, 1-14.
- Ftouhi, H. (2024). La loi est là mais qu'en est-il de mon droit ? Devenir du Mouvement des Soualilyates. In : S. El Kahlaoui & H. Sqalli (Eds.), *Repenser l'agir collectif. Economia Book* (3ème édition, pp. 219-249). <https://www.economia.ma/fr/Travaux-de-recherche/la-loi-est-l%C3%A0-mais-qu%E2%80%99en-est-il-de-mon-droit-devenir-du-mouvement-des>
- Gillot, G. (2016). Les coopératives, une bonne mauvaise solution à la vulnérabilité des femmes au Maroc? *Espace Populations Sociétés* (3). <https://doi.org/10.4000/eps.6800>
- HCP (Haut-Commissariat au Plan). (2024). *Résultats RGPH 2024*. <https://rgphapps.ma>
- HCP (Haut-Commissariat au Plan). (2025, March). *Étude sur l'estimation des coûts d'opportunité économique de l'autonomisation économique des femmes rurales*. <https://www.hcp.ma>
- Kabeer, N. (1999). *Resources, agency, achievements: Reflections on the measurement of women's empowerment*. *Development and Change*, 30(3), 435-464. <https://doi.org/10.1111/1467-7660.00125>
- Kaczmarek, N., Mahjoubi, I., Benlasri, M., Nothof, M., Schäfer, R. B., Frör, O., & Berger, E. (2023). Water quality, biological quality, and human well-being: Water salinity and scarcity in the Draa River basin, Morocco. *Ecological Indicators*, 148, 110050. <https://doi.org/10.1016/j.ecolind.2023.110050>
- Secrétariat d'État Chargé de l'Eau & UN Women. (2019). *Stratégie d'intégration du genre dans le secteur de l'eau*. Royaume du Maroc. https://www.equipement.gov.ma/eau/genre-eau/Documents/Integration_genre_2019.pdf

الدكتورة أنابيل هودريه (Dr Annabelle Houdret)، باحثة أولى في قسم "الحكامة البيئية والتحول نحو الاستدامة" بالمعهد الألماني للتنمية والاستدامة (IDOS) في مدينة بون.
البريد الإلكتروني: Annabelle.houdret@idos-research.de

هند فتوحي (Hind Ftouhi)، أستاذة باحثة في المعهد الوطني للتهيئة والتعمير – (INAU) الرباط
البريد الإلكتروني: hindftouhi@gmail.com

ليزا بوسنبروك (Lisa Bossenbroek)، باحثة أولى في مركز البحوث حول المجتمعات المعاصرة – (CRESC) الرباط
البريد الإلكتروني: lisabossenbroek@gmail.com

أمل بلغازي (Amal Belghazi) طالبة دكتوراة بجامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية عين الشق – الدار البيضاء.
البريد الإلكتروني: amalbelghazi17@gmail.com

يُمَوِّل المعهد الألماني للتنمية والاستدامة (IDOS) من طرف الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، بناءً على قرار من البرلمان الألماني (Bundestag)، كما يتلقى دعماً من ولاية شمال الراين – وستفاليا (NRW) باعتباره عضواً في جمعية البحوث يوهانس راو (JRF).

الاقتباس المقترح:

هودريه، أ.، الفتوحي، ه.، بوسنبروك، ل.، وبلغازي، أ. (2025). النساء القرويات في مواجهة ندرة المياه: حالة واحات المغرب (موجز سياساتي 38/2025)، المعهد الألماني للتنمية والاستدامة (IDOS). <https://doi.org/10.23661/ipb38.2025>

إخلاء المسؤولية:

الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن وجهات نظر المؤلفات ولا تعكس بالضرورة مواقف المعهد الألماني للتنمية والاستدامة (IDOS).

حقوق النشر والترخيص:

ما لم يُذكر خلاف ذلك، يخضع محتوى هذا المنشور لترخيص كريتيف كومنز – نسب المصنف 4.0 (Creative Commons Attribution–4.0 International). يسمح هذا الترخيص بنسخ هذا العمل أو إعادة توزيعه أو تعديله/تكييفه، شريطة الإشارة بوضوح إلى المعهد الألماني للتنمية والاستدامة (IDOS) والمؤلفات.

IDOS Policy Brief / German Institute of Development and Sustainability (IDOS) gGmbH

ISSN (Print) 2751-4455

ISSN (Online) 2751-4463

DOI: <https://doi.org/10.23661/ipb38.2025>

© German Institute of Development and Sustainability (IDOS) gGmbH

Tulpenfeld 6, 53113 Bonn

Email: publications@idos-research.de

<https://www.idos-research.de>

Printed on eco-friendly, certified paper.

